عوائق تحقيق التكامل الاقتصادي المغاربي ومقترحات تفعيله

د. احمد بن خليفة
جامعة حمة لخضر الوادي

أ. حليمة لخذاري
جامعة حمة لخضر الوادي

ملخص:

في ظل ما يشهده عالم اليوم، من اتجاه جديد في العلاقات الاقتصادية التي أصبحت تُميز الاقتصاد العالمي، من اتجاه نحو التكامل وزيادة الترابط والتشابك بين اقتصاديات تتمثل في الاتجاه نحو تشكيل تكتلات اقتصادية إقليمية، حيث شهد العالم مؤخرا نشاطا واسع النطاق على صعيد تكوين التكتلات الاقتصادية الإقليمية،يعتبر المغرب العربي جزء لا يتجزأ من العالم الدولي لذلك فقد احتل موضوع التكامل الاقتصادي حيزا بارزا بين البلدان العربية عامة وأصبحت قضية التكامل الاقتصادي في المغرب العربي من القضايا الهامة التي تثار حالياً وبشكل واسع على الصعيدين النظري والعملي وعلى الصعيدين الرسمي وغير الرسمي أيضاً، وإن هذا الاهتمام هو امتداد لمراحل سابقة، وسوف تبقى مستقبلاً المكانة نفسها، وذلك نظراً لضخامة الأخطار والتحديات التي تواجه المغرب العربي والأمة العربية عامة وأمنها الوطني.

الكلمات المفتاحية: التكامل الاقتصادي المغاربي، اتحاد المغرب العربي، الأمن السياسي

Abstract:

In the light of today's world, a new trend in the economic relations that have characterized the world economy from a trend towards integration and the increasing interdependence and interdependence of economies in the direction of the formation of regional economic blocs. The world has recently witnessed extensive activity in the formation of regional economic blocs , The Arab Maghreb is an integral part of the international world, so the subject of economic integration has become a prominent place among the Arab countries in general and the issue of economic integration in the Maghreb has become an important issue that is currently being raised widely at the theoretical and practical levels In view of the great dangers and challenges facing the Arab Maghreb and the Arab nation in general and its national security. In the light of today's world, a new trend in economic relations is taking place. Which have become a distinguishing feature of the global economy, from a trend towards integration and the increasing interdependence and interdependence of economies in the direction of the formation of regional economic blocs. The world has recently witnessed extensive activity in the formation of regional economic blocs. The Arab Maghreb is an integral part of the issue of economic integration has taken a prominent place among the Arab countries in general. The issue of economic integration in the Maghreb has become an important issue that is currently being raised on a wide scale both theoretically and practically and at the formal and informal levels as well. This interest is an extension of previous stages. In view of the great dangers and challenges facing the Arab Maghreb and the Arab nation in general and its national security.

Keyword: Maghreb Economic Integration, Arab Maghreb Union, Political Security.

مقدمة:

تعد قضية التعاون والتكامل السياسي والاقتصادي من القضايا الهامة وأصبحت مسألة التكامل الاقتصادي بين الدول المختلفة ظاهرة بارزة في العالم اليوم حتى سمي عصرنا بعصر التكتلات الاقتصادية، فمحاولات التكامل الاقتصادي لم تعد قاصرة على تلك الشعوب التي تنتمي إلى أمة واحدة بل تعدتها إلى شعوب تنتمي إلى أمم مختلفةحتى أن بعضها يضم شعوبا عانت من الحروب الطويلة المروعة بينها.

يعتبر التكامل الإقليمي بين دول المغرب العربي ضرورة ملحة لا يمكن أن تتأجل في وقت تزيد فيها باقي التكتلات في وحدتها واندماجها، حيث أصبحت التجمعات الاقتصادية من الحقائق المسلم بها في النظام الاقتصادي الدولي الراهن، وباتت تلك التجمعات تسيطر على 90 %من حجم التجارة العالمية (مما يعني أن 10 % فقط من التعاملات التجارية الدولية تتم خارج تلك التجمعات)، والتي تتزايد أهميتها ودورها المحوري في الاقتصاد العالمي، ويشير الواقع الراهن إلى تزاحم الجميع على أبواب التجمعات الاقتصادية، فالدول بغض النظر عن قوتها الاقتصادية تتسابق لاكتساب عضوية التجمعات الاقتصادية الناجحة والمؤثرة في الاقتصاد الدولي.

إذ يعد عاملا مساعدا على تحقيق الوحدة السياسية والدفع نحو بناء تصور مشترك لأشكال الاندماج والتكامل السياسي فالإمكانيات الذاتية وحدها لا يمكن أن تحقق تقدما للدول دون تكتل إقليمي مبني على أسس واضحة ورغبة سياسية حقيقية من قبل الدول الأعضاء، وعلى هذا الأساس يمكن تجاوز الخلافات السياسية بتشريع وتفعيل التكامل الاقتصادي كمؤشر مهم في تحقيق درجة كافية من المرونة المساعدة على تعزيز وترقية التكامل السياسي، وتظهرأهمية التكامل الاقتصادي بين الدول المغاربية بسبب التباينات الموجودة على بقية المستويات الأخرى خاصة المستوى السياسي، بالإضافة إلى ما تواجهه هذه الدول من صعوبات التحكم في السياسات التنموية، حيث تصطدم بعدة تحديات على المستويين الاقتصادي والسياسي.

ومن هنا يمكن طرح الإشكالية الرئيسية لهذه المداخلة كالتالي:

ما هي معوقات وتحديات تحقيق التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي؟ وما هي مقترحات سبل تفعيله ؟

وحتى نتمكن من الإحاطة بجوانب الموضوع كانت الإجابة على الإشكالية مهيكلة بالشكل التالي:

المحور الأول: التكامل الاقتصادي المغاربي

المحور الثاني: معوقات تحقيق التكامل الاقتصادي المغاربي وتحدياته

المحور الثالث: مقترحات تفعيل التكامل الاقتصادي المغاربي

المحور الأول: التكامل الاقتصادي المغاربي

أولا: مفهوم التكامل الاقتصادي ودرجاته:

1- مفهوم التكامل الاقتصادي: فمن بين أهم التعاريف التي اصطلحت على التكتل الاقتصادي نذكر:

تعريف الموسوعة السياسية: "هو ملائمة بين عناصر متوفرة عند أحد الأجزاء كالقوى البشرية والقوى الواسعة بينما يتوفر عند الطرف الثاني رأس المال فتتشكل بذلك العناصر الاقتصادية المتكاملة من أجل العملية الصناعية والتنموية فهو اتجاه المشاريع الاقتصادية نحو تكبير حجمها والاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير[i]

تعريف بيلا بالاسا: يعرف التكتل الاقتصادي على أنه عملية وحالة يرى التكامل بالمفهوم الحديث على انه" إقامة علاقات وثيقة بين القطاعات الاقتصادية لدولتين أو أكثر، باتجاه تحقيق الاندماج بينهما، وإزالة مظاهر التمييز القائمة بين هذه القطاعات وتكوين وحدة اقتصادية جديدة متميزة"[ii]، فبوصفه عملية فإنه يشمل الإجراءات والتدابير التي تؤدي إلى إلغاء التمييز بين الوحدات المنتمية إلى دول قومية مختلفة، وإذا نظرنا إليه على أنه حالة فإنه في الإمكان أن تتمثل في انتفاء مختلفصور التفرقة بين الاقتصاديات القومية.

إذا فهو عملية ترابط موضوعي متبادل وثيق يتسم بقدر كاف من الانتظام والاستقرار والتوازن بين العناصر المكونة له، بحيث أنها تكون نظاما وكيانا اقتصاديا واحدا، يتوقف وجوده واستمراره على تضافر وتكامل أداء هذه العناصر مجتمعة، كل يؤدي دورا أو وظيفة معينة من خلال

جهاز مؤسساتي يتسم بالديمومة والفعالية والتطوراستجابة للمعطيات الداخلية والخارجية بمعنى أن هذا الجهاز مرنا منفتحا على بيئته. لأجل تحقيق أهداف اقتصادية بالدرجة الأولى وأهداف سياسية للوحدات المكونة له، ومواجهة التحديات الداخلية والخارجية على ضوء الإمكانات المتوفرة.[iii]

2- مراحل ودرجات التكامل الاقتصادي: يتخذ التكامل الاقتصادي أشكال عديدة تظهر في كل مرحلة من مراحله قد حدد بالاسا 5 مراحل للتكامل الاقتصادي وهي مبينة في الشكل الموالي:

الشكل رقم(01): مراحل التكامل الاقتصادي حسب بيلا بالاسا

مرحلة التكامل	الخصائص
منطقة التجارة الحرة	إلغاء الرسوم على السلع بين الأعضاء والاحتفاظ بها على السلع مع غير الأعضاء
الاتحاد الجمركي	خصائص منطقة التجارة الحرة الى جانب توحيد التعريفة الجمركية مع الدول غير الأعضاء
السوق المشتركة	خصائص الاتحاد الجمركي الى جانب إلغاء القيود على حركة عوامل الإنتاج
الاتحاد الاقتصادي	خصائص السوق المشتركة الى جانب تنسيق السياسات الاقتصادية
الاندماج الاقتصادي الكامل	خصائص الاتحاد الاقتصادي الى جانب: توحيد السياسات النقدية والمالية وانشاء سلطة فوق وطنية بقرارات ملزمة للدول الأعضاء

المصدر:صديقي محمد، مجلس التعاون الخليجي بين العملة الموحدة وإشكالية المنطقة النقدية المثلى، دكتوراه، تلمسان،2013، ص26.

ثانيا: التكامل الاقتصادي المغاربي:

1- تجربة اللجنة الاستشارية الدائمة (1964-1975م): برز الاهتمام بالتكامل الاقتصادي المغاربي منذ أن أحرزت الجزائر استقلالها عـــن فرنسا، وإدراكا من القيادات السياسية آنذاك بأهمية التكامل، حيث انطلق الاتجاه الوحدوي نحو بناء المغرب العربي عن طريق اللجنة الاستشارية الدائمة في نهاية عام 1964م هذه اللجنة ذات الاختصاص الاقتصادي والتي تعمل على إيجاد المناخ الملائم للتكامل والاندماج.[iv]

ولقد استهدفت اللجنة دراسة إمكانية إحداث تكامل بنيوي بين اقتصاديات الدول المغاربية وذلك على مستويين

الأول: هو تحرير المبادلات بين دول المغرب والتنسيق بين سياساتها الاقتصادية.

الثاني: هو تنسيق المبادلات الاقتصادية بين دول المغرب والمجموعة الأوروبية، وحددت اللجنة لأجل التكامل قطاعي المبادلات التجارية والصناعة (الصلب والفولاذ) بالدرجة الأولى ويشتمل إلى جانبهما ميادين أخرى كالسياحة والمواصفات والإحصاءات...الخ.[v]

2- اتحاد المغرب العربي: لقد تم إبرام معاهدة تأسيس اتحاد المغرب العربي بمدينة مراكش المغربية في 17 فيفري 1989 من طرف كل من: ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا، لكن سرعان ما عرفت هذه المبادرة نوع من التراجع والتوقف أحيانا بسبب الخلافات السياسية بين كل من المغرب والجزائر ثم عادت الى مجراها خلال الثمانينات، حيث في 23 جويلية 1990 بزرالدة الجزائرية التقى قادة الدول الخمسة في قمة خرجت بتبني استراتيجية مشتركة لتنمية اقتصادية تضع القواعد لتكامل إقليمي حقيقي عبر ثلاث مراحل كالتالي: [vi]

- المرحلة الأولى (1962-1995): تم إنشاء منطقة تبادل حر بالإعفاء من الحقوق الجمركية والإلغاء التدريجي للحواجز الجمركية.
- المرحلة الثانية (1996-1999): إنشاء اتحاد جمركي يتم من خلاله وضع تعريفة خارجية مشتركة.
- المرحلة الثالثة (ابتداءا من 2000): تأسيس اتحاد اقتصادي

ثالثا: دور التكامل الاقتصادي في تحقيق التنمية الاقتصادية

يفترض أن تحدث اتفاقيات التكامل تغيرات عميقة في اقتصاد الدول الأعضاء حتى تقترب في النهاية إلى تشكيل اقتصاد واحد عن طريقتحملها واستفادتها من آثار التكامل التي يمكن مصادفتها في إحدى مراحل التكامل الاقتصادي خاصة مرحلة إقامة إتحاد جمركي من بين هذه التغييرات نجد:[vii]

- **تحسين الإنتاج وتفعيل الموارد:** تزيد حرية دخول الدول الأعضاء في الإتحاد إلى أسواق جميع الأعضاء من حدة المنافسة بين المنتجين ورفع الكفاءة الإنتاجية وبالتالي الكفاءة الاقتصادية للصناعات المحمية) قبل تكوين الإتحاد (بعد إقامة اتفاقية تكامل اقتصادي .حسب" بيلا بالاسا " غياب الأوضاع الاحتكارية والشبه احتكارية يساعد على زيادة الاستعمال الفعال للموارد ويحفز إيجاد تحسينات في طرق الإنتاج،

في الوقت نفسه قد ترفع الزيادة في متوسط حجم الشركة من مبلغ نفقات البحث ويحتمل أن تظهر وفورات البحث الكبيرة في الشركة وفي مستوى الاقتصاد الوطني كذلك.

➢ **توسيع السوق واستقطاب الاستثمار:** تعمل اتفاقيات التكامل على توسيع الأسواق الداخلية ما يولد فرص جديدة وزيادة جاذبية الاستثمارات الأجنبية المباشرة، توسيع الطاقة الإنتاجية، تزايد التخصيص ويرتفع بذلك الدخل القومي فيزداد معه الادخاروالاستثمار.

➢ **الاستخدام الأمثل لموارد التكتل:** يرى فينير " أن قيام التجارة بين دولتين وإزالة الرسوم الجمركية على الواردات البينية يؤدي إلى تركز الإنتاج في الدولة المتمتعة بميزة نسبية نتيجة انخفاض النفقات أي سيتم نقل إنتاج سلعة ما من الدولة ذات التكلفة الأعلى محليا إلى الدولة العضو ذات التكلفة الأقل، ما يعني خلق التجارة وأثره الإيجابي في استخدام أفضل لمجموع موارد أعضاء الإتحاد.

➢ **تحويل التجارة:** يحدث أثر تحويل التجارة عند جنوح الاستيراد من المنتجين ذوي الكلفة الأدنى من بقية العالم إلى السلع والخدمات ذات الكلفة الأعلى في الدولة العضو في الاتحاد نتيجة اعتماد إتحاد جمركي، يرى "جونسون Johnson " أن تحويل التجارة يتم عن طريق عنصرين: الأول إلى منتج مرتفع التكلفة داخل الإتحاد، ويتمثل الثاني في التجارة الجديدة التي تقوم بين أعضاء الإتحاد نتيجة ما يحدث من تغيرات في كل من الاستهلاك والإنتاج ما يؤثر إيجابا على الرفاهية الاقتصادية للدول الأعضاء.

المحور الثاني: العراقيل التي تقف في وجه تحقيق التكامل الاقتصادي المغاربي

إن فشل تحقيق التكامل الاقتصادي بصفة خاصة وقيام اتحاد المغرب العربي بصفة عامة، يدفعنا للبحث عن أهم العقبات والعراقيل التي تقف في وجه بناء تكتل سياسي واقتصادي يستجيب لتطلعات شعوب المنطقة.

لقد ظهر إتحاد المغرب العربي إلى الوجود وهو يهدف إلى توحيد الجهود من أجل إرساء قواعد التعاون والتكامل الاقتصادي ومواجهة التحديات المقبلة التي تفرضها المتغيرات الدولية الجديدة على الدول المغاربية. ولكن منذ نشأته وهو يعاني من أسباب القصور والثغرات التي أدت إلى جعل جميع الاتفاقيات التي تم توقيعها إلا بمجرد قرارات على الورق يتم الاتفاق عليها دون الاهتمام بتطبيقها على أرض الواقع، فلم تنجح المجموعة المغاربية في تحويل مشروع المغرب العربي الكبير إلى فعل تاريخي قادر على تعزيز مقومات التنمية في الأقطار المغاربية، بل إنها ورغم المعطيات الجغرافية والتاريخية والثقافية العامة التي صنعت مشروع الاتحاد وحلمه لم تنجح في تركيب برامج مشتركة في العمل قادرة على تحويل بنود ميثاق الاتحاد إلى معطيات وحقائق على ارض الواقع، فقد كرست واقع الحال القائم بين أقطار المغرب العربي مجموعة من المعوقات تتشابك على نحو لا يمكن معه توقع بزوغ فجر التكامل في الوقت القريب.

بناءا على ما سبق يمكن التمييز بين 3أنواع من الصعوبات منها ماهو سياسي، اقتصادي، وحتى ذات طابع مؤسساتي تنظيمي.

1- العراقيل والعوائق التي تقف في وجه إقامة تكامل اقتصادي

المتأمل في المقومات التي تمتلكها دول الإتحاد المغرب العربي سيسأل سؤال جوهري عن أسباب عدم تحقيق الوحدة المغاربية، فسوف يجد جوابا لسؤاله من خلال المعوقات التي تعترض سبيل تحقيق هذه الوحدة والتي اختلفت بين الجوانب السياسية والاقتصادية وحتى الأمنية ومن أهم هذه المعوقات نذكر:

❖ **العراقيل سياسية:** لاشك أن المشاكل والهزات التي عرفتها العلاقات السياسية بين دول المغرب العربي كان لها النصيب الأكبر في تعطيل مشروع التكامل بين هذه الدول، ولعل أهم هذه الأسباب نجد:

- **ضعف الإرادة السياسية المغاربية:** إن عملية التكامل الاقتصادي المغاربي لا يمكن أن تتحقق إلا إذا توفرت الإرادة السياسية المغاربية التي تقبل بمبدأ التكامل، وتعمل على تنفيذ القرارات والخطوات التي تصب في هذا الاتجاه، كما يتطلب الأمر قدرا من التفاهم السياسي خصوصا عندما يتعلق الأمر بقضايا حساسة.[viii]

يمكن إرجاع ضعف الإرادة السياسية المغاربية تجاه قضايا العمل الاقتصادي المغاربية المشترك إلى مجموعة عوامل داخلية وخارجية أثرت في مجملها على مسيرة التكامل الاقتصادي العربي، وهذه العوامل تتمثل فيما يلي :

أ-عامل التمسك بالسيادة القطرية: لعل ظاهرة التمسك بالسيادة القطرية، مثلت أحد أبرز تلك العوامل التي ساعدت على ضعف الإرادة السياسية العربية، فالمتأمل في آليات تطبيق العمل المغاربي المشترك، يلاحظ تمسك الوفود بعدم المساس بمبدأ سيادة الدولة وقوانينها الداخلية، وعدم إصدار توصيات أو قرارات في مسائل أو مشروعات تمس بأي شكل من الأشكال مبدأ السيادة، أو تمس مشروعات الدولة الاقتصادية وخططها وبرامجها الحيوية، ويبدو أن الكثير من المحللين يجمعون على أن أحد أهم التحديات أو المخاطر التي تتعرض لها المنطقة المغاربية يتمثل في

الاختلالات الموجودة في نظام العلاقات المغاربية البينية، كما أن الخصائص التي انطوت عليها تجليات النظم السياسية العربية قد أسهمت هي الأخرى في تكريس مشهد تنامي القطرية بين أعضاء الإتحاد المغاربي، فالاختلاف والتباين الواضح بين الهياكل والبنى السلطوية والأيدلوجيات التي تبنتها تلك النظم، كان من الطبيعي أن تترتب عليه تداعيات سلبية أثرت بدورها على مسيرة العمل العربي المشترك بشكل عام وعلى تجربة التكامل الاقتصادي المغاربي بشكل خاص.

ب–التناقضات الأيدىولوجية والسياسية بين الدول المغاربية: إن اختلاف الأنظمة السياسية في البلدان المغاربية يعد من أهم معوقات الدخول في أي نشاط مشترك يمكن أن يؤدي إلى تحقيق تكامل اقتصادي بين دول المغرب العربي، لأن هذه الأنظمة تضع المصلحة الفردية ولآنية فوق المصلحة القومية الحضارية البعيدة المدى. ولابد من الإشارة هنا إلى أن الخلاف السياسي بين الدول المغاربية لا ينحصر أثره في الاختلاف الكائن بين ما يتعداه إلى اختلاف النظم الاقتصادية وأشكال النظم السياسية لهذه الدول والإدارية والتعليمية السائدة في هذه الدول وذلك نظرا للعلاقة الوثيقة بين النظام السياسي وبين نظم المجتمع الأخرى التي تتحدد أطرها العامة عن طريق القرار السياسي، وكما أن اختلاف النظم السياسية يحول دون الوحدة السياسية فكذلك اختلاف وتعدد النظم الاقتصادية والتعليمية يحول دون الوحدة الاقتصادية، إن اختلاف الأنظمة الاقتصادية يترتب عليها اختلاف في السياسات والتوجهات الاقتصادية وتباين الإجراءات العملية المتعلقة بتنظيم الحياة الاقتصادية، وقد كان استيراد الأنظمة والمناهج الوضعية من بين العوامل التي السياسات الإقليمية وانعكاساتها على مشروع التكامل الاقتصادي المغاربي أدت إلى تعميق الهوة بين أقطار الاتحاد المغاربي، إن التصور المستقبلي لبناء هذا المشروع الإقليمي المغاربي كان مفقودا أو غائباً، ومسار البناء السياسي لأنظمة المغرب العربي انصب بشكل رئيس على بناء الدولة القطرية، في تناقض جذري مع خط البناء القومي والوحدة المغاربية.[ix]

ج–النظرة المصلحية وتغليب المصلحة الخاصة على مصلحة الإتحاد: لا شك في أن التكامل والوحدة هي من مصلحة الشعوب غير أن من المؤكد أن لكل وضع فئة ترتبط مصالحها الخاصة به .... ومن هنا يمكن القول أن هنالك فئة ارتبطت مصالحها بالوضع الحالي اللاوحدوي ولا تريد تغيير هذا الوضع ومن ثم فهي تعارض الوحدة وتكرس الفرقة والخلاف بين الدول المغاربية، ومع أن هذه الفئة قد توجد منبثة في كل مجالات الحياة إلا أنها غالباً ما تظهر بصورة واضحة في المجال السياسي والمجال الاقتصادي.... لكونها تحتكر السلطتين السىياسية والاقتصادية فإنها تستطيع أن تحول دون توجيهات الشعوب الوحدوية وأن تجهض جهودها. وهكذا نجد أن من أصحاب النفوذ السباسي في الدول المغاربية الوحدة من بخشى من ان تحد والتكامل من نفوذه وسلطاته السياسية، ونجد أن من أصحاب الأموال والمصالح الاقتصادية من يخشى أن تفرض الوحدة على مصالحه الاقتصادية المنحرفة، ولعل هذه النظرة المصلحية المتمثلة في ميل بعض ذوي النفوذ السياسي والمصالح الاقتصادية إلى استبقاء سلطانهم السياسية والاستئثار بها لأنفسهم والاحتفاظ بمصالحهم الاقتصادية الخاصة هي التي يمكن أن تفسر لنا لماذا عجزت النظم السياسية المغاربية المتماثلة أو المتقاربة عن أن تتحد مع بعضها.

د–الهيمنة الاستعمارية والمطامع الخارجية: أن القوى الخارجية الكبرى تمارس دورها الناهض للوحدة والتكامل الاقتصادي المغاربي من خلال إثارة عوامل داخلية تغذي الخلاف بين المواطنين وبين الدول وتحول بذلك دون تحقق الوحدة، ولا تتورع هذه القوى الكبرى عن إملاء شروطها لتقديم أية المساعدة والتي من بينها رفض أي نوع من العمل الوحدوي الذي قد يهدد مصالحهم في المنطقة، خاصة وأن الدول المغاربية ما مازالت عاجزة عن الاستقلال عن القوى الخارجية الكبرى في كثير من المجالات وخاصة المجال الاقتصادي، والغذائي، والدفاعي، والعلمي[x]...

- **تباطئ في التصديق على الاتفاقيات او التهرب من تنفيذها:** إن أغلب الاتفاقيات والقرارات التي تتناول مواضيع التكامل الاقتصادي تتضمن نصوصاً يكون بمقتضاها للدول الأعضاء الحق في إيقاف تنفيذ الاتفاقية أو طلب استثناءها من سريان بعض الأحكام عليها، وذلك في حالة وجود ظروف طارئة. وتستخدم الدول المغاربية حجة وجود ظروف طارئة حتى وان لم توجد مثل هذه الظروف، وإضافة إلى هذا يلاحظ أنه حتى عندما يتم الاتفاق حول قرارات واتفاقيات خاصة بالتعاون والتكامل الاقتصادي ويبدأ تطبيقها فعلاً فإن استمرار تطبيقها يتأثر بطبيعة العلاقات السياسية القائمة، فعندما يحدث توتر أو تدهور في العلاقات السياسية بين حكومات الدول الأعضاء نلاحظ بأن ذلك ينعكس سلباً وبشكل سريع على العمل الاقتصادي المشترك فيما بينها مما يعكس غياب الإرادة السياسية اللازمة للتنفيذ .[xi]
- **غياب الديمقراطية وتهميش دور المجتمع المدني:** لأن مشاريع التكامل الإقليمي لابد أن يدعمها المجتمع المدني، وهو ما يستدعي المشاركة الشعبية الفاعلة من أجل تحقيق آمال الشعوب المغاربية .
- **تدهور الأوضاع والأزمات السياسية والأمنية:** في واقع الأمر فإن الخلافات بين المغرب والجزائر لم تكن الوحيدة المعرقلة لمسيرة الاتحاد المغاربي، حيث ظل الاتحاد رهينا للعلاقات السياسية المتوترة بين أعضائه، وعاش طويلاً على تقلبات الخلاف، وباستثناء جمهورية تونس التي لا توجد لها مشاكل جوهرية عالقةٌ مع دول الاتحاد الأخرى، فقد مثلت الدول الأربعة الأخرى طرفا في قضية أو قضايا تعوق الاتحاد وتشل

مؤسساته، وقد تركز الخلاف بشكل رئيس بين الجزائر والمغرب من جهة، وموريتانيا وليبيا من جهة أخرى، فقضية الصحراء الغربية تعتبر من أهم العوامل المعرقلة لقيام تكامل مغاربي قد أدت هذه القضية الى تدهور العلاقات الجزائرية المغربية، الأمر الذي كان له انعكاسات سلبية على مشروع التكامل، حيث طلب المغرب تجميد مؤسسات الاتحاد فترة رئاسة الجزائر له بسبب موقفها اتجاه قضية الصحراء الغربية.[xii]

- **تعارض القرار السياسي مع القرار الاقتصادي:** انتقال القرار السياسي من التهميش إلى المعارضة الصريحة للقرارات الاقتصادية يشكل تهديدا مستقبليا، فالتعاون متوقف على القرار السياسي أكثر منه القرار الاقتصادي فالجانب الاقتصادي والاجتماعي والثقافي كل شيء متوفر ينتظر التنفيذ وهذا الأخير متوقف على قرار سياسي بدرجة أولى والذي يعتبر هو الآخر صعب نظرا لغموض التصور السياسي المشترك عند السياسة المغاربية.

ان الجانب السياسي والجانب الاقتصادي وجهين لعملة واحدة ولكن الملاحظ في اتحاد المغرب العربي أنه خارج عن فعاليات هذا التعاون، فلحد اليوم لم تصدر أية بادرة عن ملوك ورؤساء الدول المغاربية بخصوص المستقبل السياسي المغاربي حيث بقيت الصلاحيات والمبادرات والممارسات والتنظيم محصورة فقط في المستوى الاقتصادي، وبالإضافة إلى هذا التهميش فقد تم ملاحظة غياب دعم القرار السياسي للقرارات الاقتصادية.[xiii]

❖ **العراقيل والمعوقات الاقتصادية:**

- **تباعد السياسات الاقتصادية وضعف المبادلات والتجارية بين دول الاتحاد المغاربي:** ان اختلاف السياسات الاقتصادية بين دول المغرب العربي يعتبر من معوقات إقامة تكامل اقتصادي، إذ أن كل من تونس والمغرب وموريتانيا تتبع سياسات اقتصادية لبرالية في حين أن الجزائر وليبيا كانت تطبق سياسات اقتصادية موجهة، قبل أن تقوم بتحرير اقتصادها، كما أن تخلف اقتصاديات هذه الدول يعتبر من العوامل المعرقلة لإقامة تكامل اقتصادي مغاربي.[xiv]

ان اختلاف الأنظمة الاقتصادية وما يترتب عنها من اختلاف في السياسات والتوجهات الاقتصادية، وتباين الإجراءات العملية المتعلقة بتنظيم الحياة الاقتصادية، واستيراد الأنظمة والمناهج من بين العوامل التي أدت إلى تعميق الهوة بين أقطار المغرب العربي.

- **عدم الاستقرار في معدلات النمو الاقتصادية مع غياب تشجيع الاستثمارات البينية، وعدم تهيئة المناخ الملائم للاستثمارات بصفة عامة.**
- **موجة التغريب الحديثة باسم اقتصاد السوق والتوجه الليبيرالي، والانفتاح:** ساهم في تنمية ارتباط الدول المغاربية بالدول الغربية على حساب تنمية العلاقات البينية، فقد أمضت معظم الدول المغاربية بصورة منفردة اتفاقيات شراكة مع الإتحاد الأوروبي، وسارعت المغرب إلى عقد اتفاقية منطقة تجارة حرة مع الولايات المتحدة الأمريكية.
- **ضعف التعاون متعدد الأطراف:** إن التعاون متعدد الأطراف بين الدول المغاربية يبقى ضعيفا هو كذلك، ولم يخرج حتى الآن عن بعد المصادقة على المعاهدات والاتفاقيات التي بقيت حبيسة الأدراج، دون أن تظهرلها آثار ملموسة على أرض الواقع، وهو ما يعقد مهمة تحقيق هذا التكامل.
- **ضعف الإنتاجية في الدول المغاربية بسبب ضعف التأهيل والتكوين والاعتماد على التقنيات التقليدية مع تدخل الدولة في تسيير القطاعات الإنتاجية.**
- **اختلاف حجم وقيمة المنافع المتوقعة من التكتل:** وإن كانت حالة الإتحاد المغربي تؤكد بأن هناك منافع تستفيد منها جميع بلدانه، لكن غلبة الحسابات السياسية على المصالح الاقتصادية عطل عملية اتخاذ خطوات جادة وحقيقية مسؤولة.[xv]

❖ **معوقات ذات طابع مؤسساتي:** يتميز اتجاه المغرب العربي بتعدد معوقاته الناجمة عن نص ميثاق التأسيس الذي يركز السلطة في يد مجلس الرئاسة، فهو وحده صاحب القرار وإليه تعود مختلف الصلاحيات، وما ترتب عنه من تغييب لدور الأمانة العامة وجعلها مجرد سكرتيريه المجلس، كذلك موافقة كل الأعضاء على أي اقتراح أو اتفاقية عطل تنفيذ الكثير من الاتفاقيات.[xvi]

ففي الواقع هذه العراقيل نابعة من طريقة صياغة هذه المعاهدة، والتي جعلها عرضة لكل الخلافات السياسية بين الدول الأعضاء، وإن انعدام الثقة المتبادلة جعل كل دولة متحفظة جدا، وهو ما حرم اتحاد المغرب العربي من أن يرتقي إلى مستوى حقيقي من التكامل الإقليمي، كما أن التحجج بمبدأ السيادة الوطنية، وغياب أي رؤية استراتيجية، وقلة التجربة في مسائل التكامل كلها عوامل أدت إلى اعتماد مبدأ التصويت بالإجماع بالرغم من ان هذه الدول هي عضو كذلك في الجامعة العربية وتعرف مدى عرقلة هذا المبدأ لنشاط الاتحاد غير أن ذلك لم يمنع من اعتماده، كما أن أي تعديل لاتفاقية مراكش يجب أن يحظى بموافقة الدول الخمس الأعضاء وان هذه القاعدة المعرقلة تم إتباعها بقاعدة أخرى مكملة تشترط التصديق على الاتفاقيات من قبل كل الأعضاء قبل البدء في تنفيذها، وهو ما أدى إلى توقيع 36 اتفاقيات 14مشتركة، 5 فقط منها دخلت حيز التنفيذ.

❖ **عوائق أخرى:**

● **البطالة:** تشير الإحصائيات إلى أن نسبة البطالة تصل في المتوسط في الدول المغاربية إلى حوالي 20% وتعتبر هذه الظاهرة من أخطر التحديات التي تواجه حتى الاقتصاديات المتقدمة، كما تشير التوقعات إلى أن زيادة نسبة الشباب العاطل ستستمر بالارتفاع في الفترة 2000 – 2020 بنسبة 2.4 % وهذا ما يفرض على الدول المغاربية إقامة مشاريع مشتركة قادرة على استيعاب الطاقات والتقليل من البطالة.

● **الهجرة:** إذ تعتبر الرواتب والأجور المتدنية مقارنة بالدول المتقدمة والبطالة في سوق العمل خاصة في أوساط الطلبة من أبرز العوامل المسؤولة عن هجرة المهندسين والباحثين والعلماء وغيرهم من الكفاءات نحو الخارج.

● **التوجه نحو التكامل الإقليمي الإفريقي:** إذ نجد توجهين في منطقة واحدة، بعض الدول المغاربية توجهت إلى الخطاب الإفريقي كليبيا التي استاءت من عدم تضامن الدول المغاربية العربية عموما معها في خرق الحظر الدولي المفروض عليها بين عامي 1992 و1999، فكانت أول من بادرت إلى إنشاء دول الساحل والصحراء بين عامي 1997 و1998 والذي يضم تقريبا كل الدول العربية الإفريقية ما عدا الجزائر [xvii]، ويهدف هذا التجمع إلى إقامة منطقة للتبادل الحر بين أعضائه، رغم عجزها عن الاتفاق فيما بينها، أما التوجه الثاني فكان مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا "نيباد"، فتحمست لها بعض الدول بالأخص الجزائر، في حين اعتبرتها دول أخرى دعوة للاستعمار الجديد في القارة الإفريقية وبالأخص ليبيا، لأن مبادرة النيباد جاءت من دمج شراكة الألفية لإنعاش إفريقيا مع وثيقة التعهد لإنعاش إفريقيا التي صاغتها سكرتارية اللجنة الاقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة في أكتوبر 2001 وجاء في الوثيقة الأساسية تعهد القادة الأفارقة بالقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، كما انضمت ليبيا بعد توسيع اللجنة التنفيذية لرؤساء دول وحكومات مبادرة النيباد في 2002 بالإضافة إلى الجزائر وتونس من دول إتحاد المغرب العربي، فعملية التنسيق بين أهداف إتحاد المغرب العربي وأهداف النيباد ضرورة حتمية للوصول إلى معدلات نمو جيدة تدعو للارتياح وتساعد على دعم التكامل المغاربي.

2– معوقات التجارة البينية لدول اتحاد المغرب العربي

يضاف إلى كل ما تم التطرق إليه حول معوقات التكامل الاقتصادي المغاربي، بعض المعوقات التي تعيق سبيل التجارة البينية للأقطار الخمس، وتتمثل أهم هذه المعيقات في:

➢ **عدم استغلال فرص المبادلات التجارية المتاحة:** حيث نجد أن تأمين الواردات غالبا مايتم عبر شريك ثالث رغم وجود إمكانية للاستيراد من المنطقة، مثلا تستورد المغرب من الجزائر 5 %من وارداتها من مشتقات النفط، في حين تستورد ما تزيد قيمته الإجمالية عن 5.2مليون دولار من نفس السلعة من الخارج، وتستورد الجزائر أقل من 2 %من وارداتها الحمضية من المغرب في حين تستورد معظم المواد الغذائية من الإتحاد الأوروبي بعضها مصنع في المنطقة، وتعد إسبانيا أكبر مصدر لأسواق الجزائر، تونس، ليبيا من الثروة السمكية القادمة من الشواطئ الموريتانية التي تعد من أغنى الشواطئ في العالم.

➢ **غياب كلي لأية إستراتيجية مشتركة** في الإنتاج والتسويق، والاعتماد على الإتحاد الأوروبي جعل المنطقة تتحمل تكاليف – اللامغرب عربي– .

➢ **عدم وجود الحماية للإنتاج المحلي** من المنافسة الأجنبية غير المتكافئة وفتح السوق المغاربية بإزالة الحواجز الجمركية أمام السلع الأجنبية، مع عدم تطبيق ذلك بين دول إتحاد المغرب العربي .

➢ عدم استغلال الموارد المالية المتاحة خاصة في الجزائر وليبيا في إقامة مشاريع تنموية ذات بعد إقليمي والتوجه نحو إنتاج الواردات.[xviii]

➢ **تكريس الواقع التجاري الحالي** من خلال توقيع اتفاقيات الشراكة مع الإتحاد الأوروبي وعلى إنفراد والذي يستحوذ على 70% من المبادلات التجارية للمنطقة، وتوجه المغرب إلى عقد اتفاقية منطقة التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية.

➢ **عدم استخدام أعداد البشر المتزايد في المدن والأرياف للنهوض بالقطاعات الحيوية** وبالأخص الزراعة والصناعة مما جعلها طاقات تستهلك دون أن تنتج من جهة، وتزيد من حدة البطالة من جهة أخرى .

➢ **عدم التأسيس لمنطقة تجارة حرة مغاربية في ظل غياب سياسة تجارية مشتركة** تتحدث صراحة عن المزايا التي تمنح للمنتجات المغاربية في المنطقة.

- **استمرار وجود مجموعة كبيرة من القيود غير الجمركية على السلع وعدم التوافق على قواعد المنشأ**، يضاف إلى ذلك التفاوت الحاد في هياكل الرسوم والضرائب ، وارتفاع حصة الموارد الناتجة عن الحقوق الجمركية بمعدل ما يقارب 17 % من الإيرادات الجبائية بين الجزائر والمغرب أي حوالي ثلاث مرات تلك المحققة في المكسيك، إندونيسيا، ماليزيا أو كوريا الجنوبية[xix].
- **عدم وضوح الإجراءات شبه التعريفية** إذ نجدها تحت عدة تسميات كضرائب إضافية، ضرائب داخلية على الواردات، وتفرضها عدة هيئات حكومية.
- **النقص الكمي والنوعي لمنشآت الشحن والتفريغ الموفرة للمستوردين والمصدرين** وتدني خدمات النقل البري والبحري في البلدان المغاربية مع ارتفاع تكلفتها، وتبعية معظم الشركات للقطاع العام.
- **الغياب شبه التام لخطوط مباشرة للنقل البري والبحري** يؤدي إلى تكاليف إضافية تؤثر على تنافسية المنتجات المغاربية.
- **نقص المعلومات عن النظام التفضيلي**، الفرص التصديرية المتاحة في المنطقة لانعدام الهيئات المتخصصة في التعريف والإعلان عن كل المستجدات في هذا الشأن[xx].

المحور الثالث: مقترحات لتفعيل التكامل الاقتصادي المغاربي وسبل تنمية التجارة البينية بين دول المغرب

أولا: مقترحات لتفعيل التكامل الاقتصادي المغاربي: هناك عدة سبل لمواجهة تحديات التكامل الاقتصادي لدول إتحاد المغرب العربي، أهمها ما يلي :

- العمل على رفع مستويات النمو الاقتصادي والحفاظ عليه في المنطقة المغاربية، وتوسيع دور القطاع الخاص في الاستثمارواستغلال الطاقات المتاحة.
- التصفية المتوالية لأنظمة التخلف والتبعية، مع استعادة التوازنات الاقتصادية على المستوى القطري.
- إصلاح الاختلالات وتثمين المنجزات القطرية المحققة.
- تعزيز الاستقلال الاقتصادي والاعتماد على الإمكانيات الذاتية أولا على المستويات الآتية: مستوى الرؤى والتصورات، مستوى المناهج والسياسات والإجراءات، مستوى نمط الاستهلاك ومحتوى النمو ومضمون التنمية، مستوى السيادة على الموارد والثروات.
- التكامل في مجال المشاريع المشتركة مع وضع نظام لاستغلال الموارد في إطار الإستراتيجية اللازمة لتحقيق الاكتفاء الذاتي.
- تنويع طرق تمويل الاستثمارات وتوجيهها نحو الأولويات لمجتمعية القطرية.
- العمل على إيجاد منطقة تجارة حرة فعلية من أجل تنمية التجارة البينية للدول المغاربية.
- البحث في التحديات التي تواجه المنطقة والعمل على تذليل مختلف العقبات التي تقف أمام التنسيق والتكامل المغاربي[xxi].
- إنشاء مفوضية اقتصادية ومالية مغاربية تضم ممثلين عن الحكومات والقطاع الخاص تعمل على تعزيز الروابط الاقتصادية الاستراتيجية اللازمة وتقوم بوضع القواعد والضمانات اللازمة للاتفاقيات المغاربية مع دول العالم الخارجي حيث ينبغي ان تنصب كلها في إطار التجمع او التكتل المغاربي كوضع قواعد عامة ومشتركة لعقد اتفاقيات شراكة بين دول المغرب العربي والاتحاد الأوروبي تفاديا للوضع الراهن التي تتفاوض من خلاله كل دولة مغاربية على انفراد مع الاتحاد الأوروبي الذي يمثل مصالح 25 دولة من أكثر دول العالم تقدما اقتصاديا سياسيا واستراتيجيا.[xxii]
- التعجيل باتخاذ خطوات عملية لإنشاء السوق المغاربية المشتركة وتحقيق حلم خلق عملة موحدة بين دول الاتحاد المغاربي (الدينار المغاربي) تتداول في ربوع المغرب العربي الكبير.
- التعاون في مجال الطاقة كالبترول والغاز الطبيعي التي تعتبر من أكبر الموارد المتوفرة في المغرب العربي وإيصالها للدول الأعضاء التي لا تتوفر عليها.
- التعاون في إقامة مؤسسات صناعية كبيرة ذات رؤوس أموال معتبرة وانشاء فروع لها في دول الاتحاد المغاربي قصد الاستفادة المتبادلة بين هذه الدول من الخبرات والبنى التحتية المتوفرة وتوفير الشغل في هذه الدول بشكل كبير.[xxiii]

ثانيا: سبل تنمية التجارة البينية بين دول المغرب العربي

بغية رفع التجارة الإقليمية للبلدان المغاربية إلى مستوى ما حققته التكتلات الإقليمية الأخرى، هناك مجموعة من الإجراءات الواجب اتخاذها، وتتلخص في[xxiv] :

- استكمال الإطار المؤسساتي بتشريع مغاربي متعلق بالمنافسة يسمح بتجنب الممارسات المضادة للمنافسة المشروعة، مع العمل على تحقيق مبدأ المنافسة السليمة بين منتجي بلدان الإتحاد ..
- تحقيق مبدأ حرية تسويق منتجات الاستثمار داخليا وخارجيا مع حرية نقل الملكية كليا أو جزئيا بين مواطني دول الإتحاد.
- منح أية مزايا يمنحها الطرف المتعاقد لمواطني أية دولة أخرى للمستثمر المغاربي مع ضمان تحويل رؤوس الأموال وعوائدها بدون تحديد الآجال.
- تكليف غرف الصناعة والتجارة للبلدان المغاربية بمهمة التعريف بمختلف القطاعات التي تشكل فرصا تصديرية لمنتجيهم.
- استخدام الموارد المتاحة بكفاءة من خلال توزيع عوائد عوامل الإنتاج وتحقيق التوزيع التوازني للدخول والثروات وتوزيع تكاليف ومنافع التحولات، مع دعم البلدان الأقل نموا في المنطقة.
- الوضوح والثبات النسبي في القوانين والتشريعات التي تحدد طبيعة الملكية ومجالاتها والقيود التي ترد على استغلالها، مع إزالة العوائق القطرية بما يضمن إتاحة فرصة للتملك بكل حرية في جميع دول إتحاد المغرب العربي بشكل يؤدي إلى نمو المشاريع المشتركة وتطورها.
- الحفاظ على الموارد وتنميتها، بالابتعاد عن طرق الاستخدام التي تقوم على الهدر والتبديد والتلوث، لأن الاضطراب في نظم استغلال الموارد المتاحة على مستوى البلدان المغاربية عامل يساعد على تدهور وضعيتها .
- توجيه الطاقات البشرية للقطاعات التي يمكن أن تمثل جانب مهم لتنمية التجارة البينية وبالأخص قطاعي الزراعة والصناعة من خلال تقديم كل وسائل الدعم.

خاتمة:

ان دول المغرب العربي مهيأة أكثر من غيرها لرسم معالم تعاون عربي إقليمي فاعل، إلا أن ما حصل منذ إعلان ميثاق الاتحاد لا يعكس هذا ال أري، ولعله يكشف بكثير من القوة، وجود خلل ما في الإرادة السياسية يقف أمام الطموح المجتمعي المغاربي في بناء قوة عربية إقليمية في شمال غرب إفريقيا، قوة قادرة على ركوب درب التنمية بوتيرة أسرع، وقادرة في الوقت نفسه على إعداد محاور للاتحاد الأوروبي الذي يزداد قوة ويتجه لتعزيز مسيرته التاريخية في بناء القارة الأوروبية ولذلك وان كان لنا الحق في إجمال الصعوبات والتحديات ومسببها فإننا نستطيع القول: ان النخب الحاكمة في دول المغرب تلعب الدور الأكبر في إعاقة مشروع الوحدة، فهي غير قادرة على وضع حد للخلافات السياسية بل على العكس تعمل على تعميقها وتعزيزها، وهذا ما أدى بالاتحاد إلى الوصول إلى ما هو عليه الآن من ترهل وعطب وانكسار فحتى الآن لم يجرأ القادة السياسيون المغاربة على الخوض فيما ينبغي من أرضية سياسية لكي يمكن أن يتحقق حلم الإتحاد والتكامل المغاربي.

إن اتحاد المغرب العربي في الوقت الحاضر هو عبارة عن جسد بلا روح ويعود ذلك إلى أن حالة التوافق للوصول للأهداف المتوخاة لم تأخذ بالاعتبار، ذلك أن ما حدث أن كل دولة تتشبث وتتمسك بقناعاتها وتوجهاتها وتتقوقع على نفسها، وكل دولة غلب عليها طابع الأنانية، وبذلك كثرت الشعارات على حساب التوصيات العملية، وهذا جعل دول الاتحاد تتصف بالضعف في مواجهة التحالفات والتكتلات في العالم.

يبقى الأمل في أن تقوم العوامل المشتركة على مواجهة التحديات، وان تكون الآمال التي عقدت على الاتحاد في محلها بدل خيبة الأمل التي يشعر بها شعوب الاتحاد نتيجة لانعدام التبادل البيني ولا بد من إقامة تعاون تكاملي بينها في المجالات المختلفة حتى يمكن ذلك شعوب المنطقة أن تستفيد من التكامل والإمكانيات الهائلة التي تتمتع بها دول المغرب العربي.

قائمة المراجع والإحالات:

[i] http://political-encyclopedia.org/dictionary,25/06/2018

[ii] رابح خوني، رقية حساني، اتحاد المغرب العربي بين ضرورة ومعوقات التكتل الاقتصادي : التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية– الأوروبية. [د.م.ن] : دار الهدى، 2005، ص، 9-10.

[iii] صديقي محمد، مجلس التعاون الخليجي بين العملة الموحدة وإشكالية المنطقة النقدية المثلى، رسالة دكتوراه، جامعة تلمسان،2013، ص26.

[iv] حسين بوقاره، إشكاليات مسار التكامل في المغرب العربي. الجزائر : دار هومة، 2010 ، ص38.

[v] رقية بلقاسمي، التكامل الإقليمي المغاربي : دراسة في التحديات والآفاق المستقبلية، رسالة الماجستير، جامعة محمد خيضر – بسكرة– ، 2011/2010، ص60.

[vi] بن شلاط مصطفى، الوالي فاطمة، دراسة قياسية لإمكانية توحيد العملة بين الجزائر، المغرب وتونس، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد 1، 2014، ص111.

[vii] جمال الدين العاقر، شمام عبد الوهاب، دور التكامل الاقتصادي في تحقيق التنمية الاقتصادية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد41، 2014، ص ص 326-328.

[viii] محسن الندوي: " تحديات التكامل الاقتصادي العربي في عصر العولمة "، منشورات الحلبي الحقوقية، ط1، بيروت-لبنان، 2011 ،ص 318.

[ix] أمين بلعيفة، السياسات الإقليمية و انعكاساتها على مشروع التكامل الاقتصادي المغاربي: دراسة في تأثير الاختلاف السياسي على التكامل الاقتصادي، مجلة أبحاث قانونية وسياسية ، العدد 3، ص96.

[x] توفيق المديني، اتحاد المغرب العربي بين التأجيل و الأحياء، دار الاتحاد للكتاب العربي، دمشق ، 2006، ص25.

[xi] محمد شكري ، تجربة التكامل الاقتصادي عن الاتحاد المغاربي ، المؤتمر المصرفي العربي السنوي رؤية عربية للقمة الاقتصادية، الدوحة – قطر، 7/8 نوفمبر 2007.

[xii] فيصل بهلولي، إقامة منطقة التجارة الحرة المغاربية كمدخل لتحقيق التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي في ظل التحديات الاقتصادية الدولية الراهنة، مجلة الباحث، العدد14، 2014، ص188.

[xiii] توفيق المديني ، مرجع سابق،ص28.

[xiv] مومن العمري، شعار الوحدة ومضامينه في المغرب العربي أثناء فترة الكفاح، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري قسنطينة، 2010، ص 368-372.

[xv] صالح الصالحي، الإتحاد المغاربي:الإمكانيات المتاحة والإستراتيجية البديلة لتحقيق التنمية المستدامة والشراكة المتوازنة، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي، الجامعة الأردنية، عمان،20 -22 سبتمبر 2004، ص3.

[xvi] حامد نور الدين، بن عيش بشير، مبررات إقامة إتحاد المغرب العربي في ظل التحولات العالمية الراهنة، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الدولي للباحثين في الشؤون الإفريقية حول التكامل الإقليمي والتنمية في إفريقيا- الواقع والتحديات-، جامعة القاهرة، 29-30 ماي 2005 ،ص151

[xvii] حامد نورالدين، بن عيش بشير، نفس مرجع سابق، ص 150.

[xviii] سليمان شيبوط، آفاق التكامل الاقتصادي العربي في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية والإقليمية الراهنة، مذكرة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2008، ص166.

[xix] مزيان حمزة، التجارة العربية الإقليمية: دراسة تحليلية بين مجلس التعاون الخليجي واتحاد المغرب العربي، رسالة ماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2010، ص200.

[xx] سفيان مقلاتي، الدول العربية والتكامل الاقتصادي العربي، رسالة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007، ص133.

[xxi] صالح الصالحي، مرجع سبق ذكره، ص353.

[xxii] صلاح الدين حسن السيسي، الاتحاد الأوروبي –السوق العربية المشتركة: الواقع والطموح، عالم الكتب، مصر، 2003، ص ص 81-84.

[xxiii] جمال عمورة، معوقات ومقومات التكامل الاقتصادي العربي مع عرض تجربة الاتحاد الأوروبي كتجربة رائدة في مجال التكامل الاقتصادي، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، جامعة الوادي، العدد4، 2013، ص102.

[xxiv] مزيان محمد، مرجع سابق، ص ص 201-202. .